

نزاهة موقف الشيعة عن القول بالتحريف

الشيخ محمد هادي معرفة

إنَّ نسبة التحريف إلى كتاب الله العزيز الحميد نسبةً ظالمة تآبها طبيعة نصّ الوحي المضمون بقاؤه وسلامته عبر الخلود. قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ الذِّكْرُ وَانَّا لَهُ لِحَافِظُونَ﴾^(١).

وهي نسبةٌ عمياء وفي نفس الوقت قديمة يرجع عهدها إلى عصر اختلاف المصاحف الأولى في الثبوت والهجاء، لأسباب وعوامل، لعلّها كانت طبيعيّة آنذاك. ولكنّها ربّما استدعت تناوشاتٍ لفظية في وقتها بين بعض السلف لا عن قصد سوء. سوى أنّه بقيت من ذلك روايات وحكايات أولعت الحشويّة بنقلها وضبطها وتدوينها فيما بعد، في أمّهات الجوامع الحديثية، ممّا استعقب شبهة احتمال التحريف في القرآن الكريم.

فقد نسب إلى ابن عباس في قوله: ﴿أَفَلَمْ يَبْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعاً﴾^(٢) أنّه: ﴿أَفَلَمْ يَتَبَيَّنْ...﴾ قائلاً: أظنّ الكاتب كتبها وهو ناعس...

(١) الحجر: ٩.

(٢) الرعد: ٣١.

وهكذا قال ابن جريج: زعم ابن كثير وغيره أنها في القراءة الأولى ﴿أفلم يتبين...﴾^(١).
وايضاً نسب إليه في قوله تعالى: ﴿حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها﴾^(٢) أنه من خطأ
الكاتب، وإنما هو ﴿حتى تستأنسوا وتسلموا...﴾. لأن شرط الدخول هو الاستئذان، أما
الاستئناس فهو بعد الدخول^(٣).

وهكذا في قوله تعالى: ﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين احساناً﴾^(٤)
نسب إليه انه قال: ان الذي انزل على النبي ﷺ: ﴿ووصى ربك...﴾ غير ان الكاتب
استمدّ مداداً كثيراً فالتزق الواو بالصاد... قال: ولو نزلت على القضاء ما اشرك به
أحد... وهكذا قال الضحّاك: استمدّ كاتبكم فاحتمل القلم مداداً كثيراً فالتزقت الواو
بالصاد. ثم قرأ: ﴿ولقد وصّينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإياكم ان اتقوا الله﴾^(٥)...
قال: ولو كانت قضى من الرب لم يستطع أحدٌ ردّ قضائه، ولكنه وصية اوصى بها
العباد...^(٦).

هكذا نسبوا الى حبر الأمة زعم الغفلة في كاتب المصحف الشريف!

وقد بالغ العلامة جابر الله الزمخشري في الإنكار على صحة هذا الأثر، قال:
ولكنّ هذا ونحوه ممّا لا يُصدّق بشأن كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا
من خلفه، وكيف يخفى مثل هذا حتى يبقى ثابتاً بين دفتي الإمام، وكان متقلّباً في
أيدي أولئك الأعلام المحتاطين في دين الله، المهيمنين عليه، لا يغفلون عن جلالة
ودقائقه، خصوصاً عن القانون الذي إليه المرجع والقاعدة التي عليها البناء، وهذه والله

(١) قال ابن حجر: هذا الحديث رواه الطبري بإسناد صحيح كلهم من رجال البخاري، فتح الباري ٨: ٢٨٢.

وتفسير الطبري ١٣: ١٠٤. (٢) النور: ٢٧.

(٣) رواه الطبري في التفسير ١٨: ٨٧، وصححه الحاكم على شرط الشيخين، المستدرک ٢: ٣٩٦.

(٤) الإسراء: ٢٣. (٥) النساء: ١٣١.

(٦) راجع الدر المنثور ٤: ١٧٠، والاعتقان ١: ١٨٥.

فرية ما فيها مرية^(١).

هذا كلام هذا المحقق المتفرد في الأدب والتفسير!

لكن مثل ابن حجر - مع كونه من أئمة النقد والتحيص - نراه قد أعجبت به صحة الإسناد حسب مصطلح القوم، فرجّح النقل على العقل الرشيد، وأخذ بالمظنون وترك المقطوع به ..

قال - ردّاً على كلام الزمخشري -: هذا إنكار من لا علم له بالرجال، وتكذيب المنقول بعد صحّته ليس من دأب أهل التحصيل، فليُنظر في تأويله بما يليق!^(٢)

قلت: بماذا يؤوّل نسبة النعاس والغفلة الى كاتب المصحف، وكيف يحتمل أنّه أراد أن يكتب «يتبين» فكتب «يبأس» ذهولاً... وهكذا... ثم كيف يمكن تخطئة قراءة جمهور المسلمين، التي ورثوها كابراً عن كابر عن النبي الكريم ﷺ؟! إن هو إلا زعم فاسد، وفرية ما فيها مرية!

كما رووا عن عائشة أم المؤمنين أنّها قالت: كانت فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يُحرّمن ﴿ثم نُسخن به خمس معلومات﴾. فتوفي رسول الله ﷺ وهنّ فيما يقرأ من القرآن.

رواه مالك في الموطأ وقال: وليس على هذا العمل^(٣). ورواه مسلم في صحيحه والدارمي وابو داود. وتركه البخاري وأحمد لغرابته.

قال الزيعلي - تعليقاً على رواية مسلم -: لا حجة في هذا الحديث، لأنّ عائشة أحالتها على أنه قرآن، قالت: ولقد كان في صحيفة تحت سريري، فلما مات رسول الله ﷺ وتشاغلنا بموته دخل داجن البيت فأكلها!

قال: وقد ثبت أنه ليس من القرآن، لعدم التواتر. ولا تحلّ القراءة به ولا إثباته في

(٢) فتح الباري ٨: ٢٨٢.

(١) الكشف ٢: ٥٣٠ - ٥٣١.

(٣) تنوير الحوالك لجلال الدين السيوطي ٢: ١١٨ آخر كتاب الرضاع.

المصحف، ولأنه لو كان قرآناً لكان متلوّاً اليوم، إذ لا نسخ بعد النبي ﷺ^(١). وهكذا روى عن عمر بن الخطاب أنه كان يقول: كان مما أنزل الله آية الرجم، فقرأناها وعقلناها ووعيناها، فلذا رجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده، فأخشى أن طال بالناس الزمان أن يقول قائل: ما نجد آية الرجم في كتاب الله...^(٢). وفي لفظ مالك: لا نجد حديثاً في كتاب الله، فقد رجم رسول الله ﷺ ورجمنا، والذي نفسي بيده لو لا أن يقول الناس: زاد عمر في كتاب الله تعالى لكتبتهما: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة...» قال مالك: أي الثيب والثيبة...^(٣). وغير ذلك من مزاعم نسبوها إلى جماعة من وجوه الأصحاب، ذكرنا تفاصيلها في رسالة «صيانة القرآن من التحريف»^(٤).

محاولات غير ناجحة:

وقد حاول جماعة من أهل النظر معالجة تلكم الروايات بأشكال فنيّة، لكن من غير جدوى، بعد أن زعموا صحة أسانيدها وصراحة مداليلها في وقوع التحريف في نصّ الكتاب العزيز. وانتهوا أخيراً إلى اختلاف مسألة «نسخ التلاوة» المعلوم بطلانها وفق قواعد علم الأصول. ومن ثمّ إمّا قبولاً على علّاتها والأخذ بها والإفتاء وفق مضامينها، كما فعله فريق، نظراً لصحة الأسانيد فيما زعموا، أو رفضاً لها رأساً بعد عدم إمكان التأويل. هذا ابن حزم الأندلسي - وهو الفقيه الناقد - يرى شريعة الرجم مستندة إلى كتاب الله، لما رواه بإسناده عن أبيّ بن كعب، قال: كم تعدّون سورة الأحزاب؟ قيل له: ثلاثاً أو أربعاً

(١) صحيح مسلم ٤: ١٦٧، والدارمي ٢: ١٥٧، وأبا داود ١: ٢٢٤.

(٢) صحيح البخاري ٨: ٢٠٨ - ٢١١، ومسنّد أحمد ١: ٢٣ و ١٣٢ و ١٨٣، ومسلم ٤: ١٦٧ و ١١٦: ٥.

(٣) تنوير الحوالك ٣: ٤٢، فتح الباري ١٢: ١٢٧.

(٤) وهي تتجاوز ثلاثين مزعومة، راجع فصل «التحريف عند الحشويّة» ص ١٦٦ - ١٩٥.

وسبعين آية. قال: إن كانت لتتقارن سورة البقرة أو لهي أطول منها. وإن كان فيها لآية الرجم، وهي: «إذا زنى الشيخ والشيخة فارجوهما البتة نكالاً من الله والله عزيز حكيم». قال ابن حزم: هذا إسناد صحيح كالشمس لا مغمز فيه، ثم قال: ولكنها مما نُسَخ لفظها وبقي حكمها...^(١).

وقال في مسألة عدد الرضعات المحرمة: احتجّ من قال: لا يحرم من الرضاع أقل من خمس رضعات، بما رويناه من طريق حماد وعبد الرحمان عن عائشة أم المؤمنين قالت: نزل القرآن «أن لا يحرم إلا عشر رضعات»، ثم نزل بعد «وخمس معلومات»، قالت: فتوفي رسول الله ﷺ وهنّ مما يقرأ من القرآن.

قال ابن حزم: وهذان خبران في غاية الصحة وجلالة الرواة وثقتهم، ولا يسع أحداً الخروج عنها. ثم ذكر اعتراض القائل: كيف يجوز سقوط شيء من القرآن بعد موته ﷺ؟! فان ذلك جرم في القرآن، فاعتذر بأنه ممّا بطل أن يكتب في المصاحف وبقي حكمه كآية الرجم سواءً بسواء^(٢).

وهذا الإمام المحقق الأصولي محمد بن أحمد السرخسي، بينما ينكر أشدّ الإنكار مسألة وقوع النسخ بعد وفاة النبي ﷺ نراه يستسلم لمسألة نسخ التلاوة دون الحكم، ويؤوّلها إلى إمكان سبق النسخ على الوفاة مع خفائه على الصحابة الأولين. وقال في بيان ذلك: إن صوم كفارة اليمين ثلاثة أيام متتابعة، على ما قاله علماءنا، مستند إلى قراءة ابن مسعود: ﴿فصيام ثلاثة أيام متتابعات﴾. قال: وقد كانت هذه قراءة مشهورة إلى زمن أبي حنيفة... وابن مسعود لا يُشكّ في عدالته واثقانه، فلا وجه لذلك إلا أن نقول: كان ذلك مما يتلى في القرآن كما حفظه ابن مسعود، ثم انتسخت تلاوته في حياة الرسول ﷺ بصرف الله القلوب عن حفظها، إلا قلب ابن مسعود ليكون الحكم باقياً بنقله، وقراءته لا

تكون دون روايته... (١).

فإن كان أهل السنة قد ابتلوا بحشويّات أهل الحشو في الحديث، وما دبّجوه من غثٍ وسمين في أحاديث الرسول الكريم ﷺ، وفي تفسير القرآن الكريم، مثل روايات التشبيه والتجسيم^(٢) ومسألة الجبر وسلب الاختيار عن العباد^(٣) والقصص البائدة والاسرائيليات وهكذا روايات التحريف والزيادة والنقصان، وما أشبه ذلك ممّا يمسّ كرامة القرآن أو يحطّ من قدسية الشريعة الغراء... مما يأباه العلماء اليوم^(٤)..

(١) أصول السرخسي ٢: ٨٠.

(٢) هذا أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي (٢٠٠ - ٢٨٠) أحشى كتابه «الردّ على الجهميّة» روايات غريبة في التشبيه والتجسيم. وكذا أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السُّلمي (٢٢٣ - ٣١١) في كتابه «التوحيد والصفات» كان ملؤه الغرائب في إثبات التجسيم وأنّ الله جوارح وأعضاء وما أشبه من خرافات بني اسرائيل...

وكان هذان الكتابان هما مستقّي كتابي «اللّمع والإبانة» لابي الحسن الأشعري في التشبيه والتجسيم.

(٣) راجع كتابي «اللّمع» و«الإبانة» لابي الحسن الأشعري، وقد أشاد من مباني الجبر وسلب الاختيار عن العباد، وكان المؤسّس لمدرسة الجبر في أفعال العباد.

(٤) هذا الاستاذ احمد امين المصري يقرّر من مذهب المعتزلة، ويقول: ولقد كانت نظرهم في توحيد الله نظرة في غاية السموّ والرفعة، فطبّقوا قوله تعالى: «ليس كمثله شيء» ابداع تطبيق وفصلوه خير تفصيل، وحاربوا الانظار الوضعية من مثل انظار المجسّمة الذين جعلوا الله تعالى جسماً له وجه ويدان وعينان... وغاية ما قاله أعقلهم انه جسم لا كالأجسام... وقالوا بأنّ له جهة هي الفوقية وإنّه يُرى بالأبصار وإن له عرشاً يستوي عليه... الى آخر ما قالوا مما ينطبق على الجسميّة. فأثنى المعتزلة وسَمّوا على هذه الأنظار وفهموا من روح القرآن تجريد الله عن الماديّة، فساروا في تفسيرها تفسيراً دقيقاً واسعاً وأولّوا ما يخالف هذا المبدأ وسلسلوا عقائدهم تسلسلاً منطقيّاً... فهم من الناحية العقلية جريئون يقرّرون ما يرشد إليه في شجاعة وإقدام... كذلك نظرهم الى عدل الله، فقد وقفوا أمام مشكلة المثوبة والعقوبة، فرأوا أنّ ذلك لا يكون له معنى إلّا بتقرير حرّيّة الارادة في الانسان... الى أن يقول: وعلى كل حال كان مسلك المعتزلة

للّ

شهادات ضافية بنزاهة الإمامية :

فكذلك ابتليت الشيعة الإمامية بجماعة الأخباريين ، ورواياتهم في الغلو والتحريف .
والشيعة مُتَبَرِّأُون منذ أول يومهم من المغالاة في العقيدة ، وكذا من القول باحتال الزيادة او
التقصية في القرآن الكريم .

وليسوا هم وحدهم يُبرِّأُون أنفسهم من سخائف القول في القرآن الكريم^(١) ، بل غيرهم
من ذوي المذاهب الأخرى أيضاً يبرأونهم عن مثل هذه النسبة الظالمة ..

هذا ابو الحسن علي بن إسماعيل الاشعري - شيخ أهل السنة ورأس الأشاعرة حتى
اليوم - من أعلام مطلع القرن الرابع (توفي سنة ٣٣٠) ، تراه يجعل من أبناء الشيعة (وقد
سمّاها الروافض) فريقين :

فريق هم أصحاب الظواهر ، ممّن لا عمق له في تفكير ولا باع لهم في مجالات البحوث
النظرية^(٢) ، يزعمون أنّ القرآن قد نقص منه لروايات يروونها بهذا الشأن ، ممّا لا قيمة لها

﴿

مسلكاً لا بدّ منه ، لأنه أشبه بردّ فعل لحالة بعض العقائد في زمنهم . لقد قرروا سلطان العقل وبالفوا فيه أمام
من لا يقرّ للعقل بسلطان ... وقالوا بحرّية الإرادة وغلوا فيها أمام قوم سلبوا الإنسان إرادته ، حتى جعلوه
كالريشة في مهبّ الريح أو كالخشبة في اليمّ ... قال : وفي رأيي انه لو سادت تعاليم المعتزلة الى اليوم لكان
للمسلمين موقف آخر من التاريخ غير موقفهم الحالي ، وقد أعجزهم التسليم وشلّهم الجبر وقعد بهم
التواكل ، ضحى الإسلام ٣ : ٦٨ - ٧٠ .

وهذا سيد قطب يجري في تفسيره (في ظلال القرآن) بما يقرّر حرية الإنسان في إرادته واختياراته
بما لا يتخلف عمّا قرّره سائر علماء الإسلام المعاصرين أمثال الشيخ محمد عبده في تفسير المنار ، وسيدنا
الاستاذ الامام الخوئي رحمه الله في البيان وغيرهما من الأعلام .

(١) وسنذكر نماذج من تصريحات أعلام الطائفة بهذا الشأن .

(٢) وهم الذين نسمّيهم اليوم الأخبارية المتطرّفة العائشين في حاشية البلاد وليس في الصميم .

عند المحققين، وإنما أخذها هؤلاء جرياً على عاداتهم في الاسترسال، نظير إخوانهم الحشوية من أهل الحديث. لكنهم ينكرون أشد الإنكار وجود زيادة في النص الحاضر، قالوا: لا يجوز ذلك بضرورة الشرع، كما لا تبديل في شيء منه ولا تغيير عما كان عليه، سوى أنه قد ذهب منه - في زعمهم - شيء كثير^(١) والإمام القائم يحيط به علماً.

وأما الفريق الثاني - وهم المحققون من أهل النظر والاستنباط - فهم يرفضون احتمال أي تغيير أو تبديل، لا بنقيصة ولا بزيادة في نص القرآن الكريم، رفضاً باتاً، كما عليه جمهور المسلمين، وإن القرآن باقٍ كما هو، على ما أنزله الله على رسوله ﷺ لم يُغَيَّرْ ولم يُبَدَّلْ ولا زال عما كان عليه.

واليك نص كلامه:

قال: «واختلفت الروافض في القرآن، هل زيد فيه أو نقص منه؟ وهم فرقتان، فالفرقة الأولى منهم يزعمون أن القرآن قد نقص منه. وأما الزيادة فذلك غير جائز أن يكون قد كان. وكذلك لا يجوز أن يكون قد غيّر منه شيء عما كان عليه. فأما ذهاب كثير منه فقد ذهب كثير منه، والإمام يحيط علماً به.

والفرقة الثانية منهم، وهم القائلون بالاعتزال^(٢) والامامة، يزعمون أن القرآن ما نقص منه ولا زيد فيه، وأنه على ما أنزله الله تعالى على نبيه عليه الصلاة والسلام، لم يُغَيَّرْ ولم يُبَدَّلْ، ولا زال عما كان عليه»^(٣).

(١) ولعلّ أوّل من زعم أن القرآن قد ذهب منه شيء كثير هو عبد الله بن عمر، كان يقول: لا يقول أحدكم قد أخذت القرآن كلّهُ، ما يدرية ما كلّهُ، قد ذهب منه قرآن كثير، الاتقان ٣: ٧٢. وقد ذكر ابن شهاب الدين: القرآن قد ذهب منه كثير بذهاب حملته يوم اليمامة، منتخب كنز العمال بهامش المسند ٢: ٥٠.

(٢) نسبهم الى الاعتزال لقولهم بأصل العدل وتحكيم العقل وذهابهم الى التنزيه في الصفات، فإن الإمامية متوافقون مع أهل الاعتزال في هذه الأصول... وإن كانوا يفترون عنهم في أصول أخرى.

(٣) مقالات الاسلاميين للاشعري ١: ١١٩ - ١٢٠.

هذه شهادة أكبر زعيم من زعماء الفكر الإسلامي في مطلع القرن الرابع، تنبؤك بوضوح أن الأعلام المحققين من علماء الشيعة الإمامية يرفضون قاطبة القول بالتحريف في جميع أشكاله وألوانه، فمن ذا يا ترى يمكنه نسبة هذا القول إليهم، إلا أن يكون تائهاً في ضلال! يقول السيّد شرف الدين العاملي: والباحثون من أهل السنّة يعلمون أن شأن القرآن العزيز عند الإماميّة ليس إلا ما هو الحقّ المحقّق عند جمهور المسلمين. قال: والمنصفون منهم يصرّحون بذلك:

يقول الإمام المهام الباحث المتتبّع الشيخ رحمة الله الهندي الدهوي في كتابه النفيس «إظهار الحقّ» ما هذا لفظه:

«القرآن المجيد عند جمهور علماء الشيعة الإماميّة الاثني عشرية محفوظ عن التغيير والتبديل، ومن قال منهم بوقوع النقصان فيه - وهم الفئة الأخبارية - فقله مردود غير مقبول عندهم...».

ثم يستشهد الإمام الهندي بكلمات أعلام الطائفة أمثال: الصدوق والمرتضى والطوسي والطبرسي^(١) وغيرهم من أعلام ومشاهير... ويعقبها بقوله: «فظهر أن المذهب المحقّق عند علماء الفرقة الإماميّة الاثني عشرية، أن القرآن الذي أنزله الله على نبيّه هو ما بين الدفتين، وهو ما بأيدي الناس، ليس بأكثر من ذلك...».

قال: «والشرذمة القليلة - ويعني بهم الأخبارية المتطرّفة - التي قالت بوقوع التغيير، فقولهم مردود عندهم ولا اعتداد بهم فيما بينهم...».

قال: «وبعض الأخبار الضعيفة التي رويت في مذهبهم لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صحّته، وهو حقّ، لأنّ خبر الواحد لا يقتضى علماً، فيجب ردّه إذا خالف الأدلّة القاطعة، على ما صرّح به ابن المطهر الحليّ (العلامة) في مبادئ الوصول إلى علم الأصول...».

(١) سنوافيك بنماذج من كلماتهم المشرفة.

قال: «وفي تفسير الصراط المستقيم الذي هو تفسير معتبر عند علماء الشيعة، في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ أي لحافظون له من التحريف والتبديل والزيادة والنقصان...»^(١).

ومن الأساتذة المعاصرين الدكتور محمد عبد الله دراز أيضاً يشهد بنزاهة ساحة الشيعة الإمامية عن تهمة القول بالتحريف إطلاقاً. يقول:

«ومهما يكن من أمر فإن هذا المصحف هو الوحيد المتداول في العالم الإسلامي، بما فيه فرق الشيعة منذ ثلاثة عشر قرناً من الزمان. ونذكر هنا رأي الشيعة الإمامية - أهم فرق الشيعة - كما ورد بكتاب أبي جعفر الصدوق: إن اعتقادنا في جملة القرآن الذي أوحى به الله تعالى إلى نبيه محمد ﷺ هو كل ما تحتويه دفن المصحف المتداول بين الناس لا أكثر... أما من ينسب إلينا الاعتقاد في أن القرآن أكثر من هذا فهو كاذب...»

قال الأستاذ: وبناءً على ذلك أكد «لويلو» أن القرآن هو اليوم الكتاب الرباني الذي ليس فيه أي تغيير يذكر... وكان «و. موير» قد أعلن ذلك قبله... فلم يوجد إلا قرآن واحد لجميع الفرق الإسلامية المتنازعة...»^(٢)

وهكذا فضيلة الأستاذ الشيخ محمد محمد المدني عميد كلية الشريعة بالجامعة الأزهرية، يقول: «وأما أن الإمامية يعتقدون نقص القرآن فعاذ الله! وإنما هي روايات رويت في كتبهم، كما روي مثلها في كتبنا، وأهل التحقيق من الفريقين قد زيفوها وبيّنوا بطلانها، وليس في الشيعة الإمامية أو الزيدية من يعتقد ذلك، كما أنه ليس في السنة من يعتقد ذلك. ويستطيع من شاء أن يرجع إلى مثل كتاب الالتقان للسيوطي ليرى فيه أمثال هذه الروايات التي نضرب عنها صفحاً.

(١) اظهار الحق، تحقيق الدسوقي ٢: ٢٠٦-٢٠٩، والفصول المهمة لشرف الدين ص ١٦٤-١٦٦.

(٢) مدخل إلى القرآن الكريم ص ٣٩-٤٠.

وقد ألّف أحد المصريين^(١) في سنة ١٩٤٨م كتاباً اسمه «الفرقان» حشّاه بكثير من أمثال هذه الروايات السقيمة المدخولة المرفوضة، ناقلاً لها عن الكتب والمصادر عند أهل السنّة، وقد طلب الأزهر من الحكومة مصادرة هذا الكتاب بعد أن بيّن بالدليل والبحث العلمي أوجه البطلان والفساد فيه. فاستجابت الحكومة لهذا الطلب وصادرت الكتاب. فرفع صاحبه دعوى يطلب فيها تعويضاً، فحكم القضاء الإداري في مجلس الدولة برفضها. قال الأستاذ: أفيقال: إنّ أهل السنّة ينكرون قداسة القرآن؟! أو يعتقدون نقص القرآن؟ لرواية رواها فلان، أو لكتاب ألّفه فلان!!

فكذلك الشيعة الإمامية، إنّما هي روايات في بعض كتبهم كالروايات التي في بعض كتبنا...»^(٢).

وما أشبه مأساة كتاب «الفرقان» لابن الخطيب، بمأساة كتاب «فصل الخطاب» للنوري. فإنّه أثار ضجة عارمة في وقته في الأوساط العلمية القائمة في مدينة سامراء مركز العمل ومحطّ رحل الإمام الشيرازي الكبير يومذاك.

يقول السيد هبة الدين الشهرستاني - وهو طالب علم ناشئ في بلدة سامراء -: كنت أرى سامراء تموج نائرة على نزيلها المحدث النوري، بشأن تأليفه كتاب «فصل الخطاب» فلا ندخل مجلساً في الحوزة العلمية إلّا ونسمع الضجة والعجة ضد الكتاب ومؤلفه ونأشره يسلقونه بالسنة حداد...^(٣)

(١) هو: ابن الخطيب محمد محمد عبد اللطيف من علماء مصر المعروفين. طبع كتابه هذا بطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م على أساس جمع روايات التحريف زاعماً صحة أسانيدھا ووجوب اتباع ما فيها والالتزام بمدايلھا. ومن ثمّ نارت حوله عجة في القطر المصري آنذاك، فصدور الكتاب لكن مصادرة شكلية بقيت منه نسخ في المكتبات ومبثوثة في الأقطار، منه نسخ في مكاتبتنا اليوم.

(٢) مجلة رسالة الاسلام الصادرة عن دار التقريب - القاهرة - س ١١ ع ٤٤ ص ٣٨٢ - ٣٨٥.

(٣) في تقریظ على رسالة البرهان للميرزا مهدي البروجردی ص ١٤٣ - ١٤٤.

الأمر الذي اضطر النوري الى 'جمع نسخ الكتاب، والجائه أخيراً الى' كتابة رسالة أخرى في ردّ ما كتبه أولاً... ولكن من غير جدوى، بعد أن وضعت الحرب أوزارها...

والعجب أنّ الإمام محيي الدين ابن عربي - صاحب الفتوحات المكية - كان يزعم وقوع تحريف في كتاب الله، لكنه لأجل عدم تحمّل عقول الضعفاء لم يتفوّه بذلك أو لم يضع يده على 'مواضع التحريف.

يقول - حسبما نقل عنه الإمام العارف عبد الوهاب الشعراني -: «ولولا ما يسبق للقلوب الضعيفة ووضع الحكمة في غير أهلها، لبيّنت جميع ما سقط من مصحف عثمان»^(١).

هذر المستشرقين الأجانب:

وبعد... فانظر الى هذر بعض الأجانب من خارجي الملة، استغل من تلکم الغوغاء العارمة ذريعة لثيمة الى 'ضرب المسلمين بعضهم لبعض والى 'حطّ كرامة القرآن في نهاية المطاف.

إنّهم إذا وجهوا تهمة القول بالتحريف الى أفخم طائفة من طوائف المسلمين، فإنّهم بالتالي قد أزاحوا الحريم عن قدسيّة كلام الله المجيد...

هذا المستشرق العلامة الشهير «إجنّس جولد تسهير» في كتابه «مذاهب التفسير الإسلامي» يحاول مبلغ جُهد من الحطّ من قيمة نصّ الوحي الآلهي المعجز القرآن الكريم. يقول في مفتتح كتابه ص ٤: لا يوجد كتاب تشريعي اعترفت به طائفة دينيّة اعترافاً عقديّاً على أنّه نصّ منزل او موحىّ به، يقدّم نصّه في أقدم عصور تداوله، مثل هذه الصورة من الاضطراب وعدم الثبات، كما نجد في نصّ القرآن...

(١) الكبريت الأحمر في بيان علوم الشيخ الأكبر - للشعراني - بهامش اليواقيت والجواهر ١: ١٣٩ ط سنة

وقد جعل دليhle على ذلك اختلاف القراءات ولا سيما السبعة المعروفة... ولم يدر المسكين أن لا مساس بين مسألة القراءات - وهي اجتهادات من القراء في قراءة نص الكتاب العزيز، لا شيء أكثر - ومسألة تواتر القرآن بنصه ولفظه ثبناً وقراءة كما عليه جمهور المسلمين في جميع الأعصار والقرون، نصّاً واحداً لا اختلاف فيه ولا تحوير.

قال الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام: «القرآن واحد، نزل من عند واحد، ولكن الاختلاف يجرى من قبل الرواة»^(١)، ورواة نص القرآن هم القراء اختلفوا فيما بينهم، أما المسلمون فقد جروا على منهجهم المستقيم تلقياً من فم الرسول الكريم وتواتره يداً بيد خلفاً عن سلف، ولا يزال يشق طريقه الى الأبدية في أمن وسلام.

ولذلك قال الإمام عليه السلام: «اقرأ كما يقرأ الناس»^(٢) أي العامة وجماهير المسلمين، لا زيد وعمر ووبكر...

ثم نراه يعرج على مسألة تحريف القرآن ويحاول إثباته عن طريق اتهام الشيعة الإمامية بذلك، مع علمه بالذات أنهم بريئون من هذه التهمة المفضوحة، ولكن الغريق يتشبث بكل حشيش، وبالفعل نراه تكلف الصعب وفضح نفسه في هذه الفرية العجباء!

﴿أم يريدون كيداً فالذين كفروا هم المكيدون﴾^(٣).

يقول في افتراءه المصطنع:

«إنه وإن كان الشيعة قد رفضوا الرأي الذي ذهبت إليه طائفة مستطرّفة منهم من أن القرآن المأثور لا يمكن الاعتراف به مصدراً للدين»^(٤). فإنهم قد تشكّكوا - على وجه العموم

(١) الكافي لمحمد بن يعقوب الكليني ٢: ٦٣٠ رقم ١٢.

(٢) المصدر ص ٦٣٣ رقم ٢٣. (٣) الطور: ٤٢.

(٤) لعلّه يقصد ما نسب الى الأخباريين المتطرّفين من عدم حجّية ظواهر الكتاب وعدم إمكان فهم أحكام الشريعة من نصوص القرآن الكريم إلّا على ضوء تفاسير الأئمة عليهم السلام... لكنّا اوعزنا في مباحثنا عن

- منذ ظهورهم في صحّة صياغة النصّ العثماني، لأنّه يشتمل على زيادات وتغييرات هامّة بالنسبة الى الذي جاء به محمد ﷺ، كما استؤصلت فيه أيضاً من جانب آخر قطعاً هامّة من القرآن الصحيح بالإبعاد والحذف.

قال: ويسود الميل عند الشيعة - على وجه العموم - الى أن القرآن الكامل الذي أنزله الله كان أطول كثيراً من القرآن المتداول في جميع الأيدي.

ويضيف قائلاً: إنهم يعتقدون في سورة الأحزاب (المشتملة على ٧٣ آية) أنّها كانت تعدل سورة البقرة (المشتملة على ٢٨٦ آية). وسورة النور (تشتمل على ٦٤ آية) كانت تحتوي على أكثر من (١٠٠) آية. وسورة الحجر (٩٩ آية) كانت (١٩٠ آية).

وزاد شناعة قوله: وحديثاً وجدت في مكتبته «بانكيور» بالهند نسخة من القرآن تشتمل على سورٍ ساقطة من مصحف عثمان. منها: سورة نشرها «جارسان دي تاسي» وهي سورة النورين (٤١). وسورة أخرى شيعيّة، ذات سبع آيات، وهي سورة الولاية. وكل هذه الزيادات الشيعية نشرها «كلبير تدال» باللغة الانجليزية!

قال: وكل ذلك يدلّ على استمرار افتراض الشيعة حصول نقص غير قليل في نصّ القرآن العثماني بالنسبة الى المصحف الأصلي الصحيح...^(١)

هذا وقد جعل من كتابين منسوبين الى الشيعة - موضوعهما التفسير، أحدهما على نهج التأويل الصوفي. والآخر من نوع التفسير بالمأثور... - موضع دراسته لآراء الشيعة - على وجه العموم - في التفسير... في حين أنّ الشيعة لا سيما الإماميّة تتحاشا التأويلات الصوفية

﴿

التفسير والمفسرين أنّ هذه النسبة مفتعلة، وإنّما مقصودهم: عدم جواز الأخذ بظواهر الكتاب إلّا بعد مراجعة أقوال أئمة السلف وعلى رأسهم أهل البيت ﷺ. وهذا حق لا مرية فيه، بعد أن كانت المخصّصات لعمومات الآيات، والمقيدات لاطلاقاتها موجودة في السنّة والمأثور من كلام الأئمة، فلا بدّ من مراجعتها إن كانت ثم الأخذ بظواهر الكتاب.

(١) مذاهب التفسير صفحات: ٢٩٣ - ٢٩٥ و ٣٠٤.

البعيدة عن ذات الإسلام... والتفسير الآخر لا يعرف واضعه لحدّ الآن...
أمّا التفسير الصوفي فهو كتاب «بيان السعادة في مقامات العبادة» وضعه قطبٌ من
أقطاب الصوفية هو: سلطان محمد بن حيدر البيدختي الكنابادي. زعيم فرقة «نعمة الله»
الملقّب في الطريقة بـ«سلطان علي شاه» من مواليد سنة (١٢٥١ هـ - ١٢٥١ هـ) وقد فرغ من تأليفه
عام (١٣١١) وطبع لأوّل مرة في طهران عام (١٣١٤). والكتاب مبذول يجده الطالب في
عامّة المكتبات. غير أنّ مستشرقنا العلامة اشتبه بشأن هذا التفسير في موضعين:
أولاً: زعم أن تأليف الكتاب تمّ عام (٣١١ هـ = ٩٢٣ م)؛ ولعل رقم الألف كان مُشوّهًا
غير مقروء في نسخته فلم يحقّقه تماماً...

وهذا التشوّه - احتمالاً - نفع علامتنا المستشرق، فحسب أنّ هذا التفسير يتضمّن أقدم
آراء الشيعة في التفسير، يرجع عهده إلى ما قبل أحد عشر قرناً كما حسب المسكين...
يقول: بقيت كتب كاملة في التفسير الشيعي من القرن الثالث إلى القرن الرابع الهجري،
وربما كان أقدمها هو كتاب: «بيان السعادة في مقام العبادة» للسلطان محمد بن حجر
البجختي، الذي أرّخ الانتهاء من عمله بسنة ٣١١ هـ = ٩٢٣ م...^(١)
وثانياً - تبديله اسم (سلطان محمد بن حيدر البيدختي) بـ(سلطان محمد بن حجر
البجختي).

ومن ثمّ فلننتسائل: هل جهل الأُمرام تجاهله؟ وعلى أيّ تقدير، فهل ينبغي من مثل هذا
العلامة الناقد أن يبني حكمه الباتّ على أمة كبيرة لها سابقة قدّم وقَدِم في الإسلام، أن يبني
حكمه على جهالة لا تُعَفَّر في هكذا مقامٍ خطير!!
ثم كيف نسب إلى الشيعة بالذات اعتقادهم بشأن سورة الأحزاب وغيرها أنّها نقصت
بكثير عما كانت عليه... في حين أنّه لم يوجد ذلك في كتب الشيعة ومؤلفاتهم إطلاقاً...

(١) مذاهب التفسير الاسلامي ص ٣٠٤.

وإنما هو من حديث عروة بن الزبير ناسباً له الى خالته أم المؤمنين عائشة كانت تقول: كانت سورة الأحزاب تقرأ زمن النبي ﷺ مائتي آية، فلما كتب عثمان المصاحف لم تقدر منها إلا على ما هو الآن^(١). وهكذا نسب الى الصحابي الكبير أبي بن كعب^(٢) وحاشاه... كيف نسب الى الشيعة ما لا يوجد في كتبهم، وغفل عن الموجود - بوفرة - في كتب غيرهم؟!

ما هذه المحاباة في تحقيق علمي يمس كرامة أمة وقداصة كلام الله العزيز الحميد؟! ثم إن مثل هذا العلامة المحقق، كيف تغافل عن نظرة علماء الشيعة الإمامية بالذات في خصوص مذاهب التصوف المستوردة من يونان القديم، مما تحاشاه الشيعة من أول يومها ولا تزال...؟!

وشيء أغرب: أن يأتي كاتب إسلامي فيلحس ما لعقه الأجنبي الكافر من غير دراية ولا وعي، متابعاً عمياء لا مبرر لها لمثله... هو الشيخ خالد عبد الرحمان العكّي المدرّس بإدارة الإفتاء العام بدمشق.

يقول: ولعلّ أنشط الطوائف في تفسير القرآن تفسيراً مذهبيّاً أو سياسيّاً هم الشيعة. وقد توسّعوا في ذلك وصارت لهم تفاسير خاصّة، وغالى البعض في هذا المجال مغالاة سيّئة. ويأتي مثلاً بما رواه أبو الجارود (الذي تبرأ منه الإمام الصادق عليه السلام) لكثرة دسّه ووضع فيا يُشين من شأن أئمة أهل البيت (عليهم السلام)^(٣) ثم يجيء تفسير «بيان السعادة في مقام العبادة» للسلطان محمد بن حجر البجختي وقد انتهى منه سنة ٣١١...^(٤) انظر الى هذا العمه في التقليد الأعمى؟!

(١) أخرجه أبو عبيد بإسناده الى عروة... الالتقان ٣: ٧٢.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٥: ١٣٢، وظنّه ابن حزم في المحلى ١١: ٢٣٥ من أصح الأسانيد لا مغز فيه.

(٣) معجم رجال الحديث للإمام الخوئي ٧: ٣٢٢.

(٤) راجع ما كتبه في «أصول التفسير وقواعده» ص ٢٤٩ - ٢٥٠ ط. بيروت.

وأما الاستناد الى التفسير المنسوب الى علي بن إبراهيم القمي (من أعلام القرن الرابع).. فأمر لا مبرّر له بعد عدم ثبوت النسبة، بل الدلائل على تزيف النسبة متوفرة... وقد حقّق العلماء أنّ هذا التفسير الثقلي ملفّق من إملاءات علي بن إبراهيم على تلميذه أبي الفضل العباس بن محمد العلوي. وقسط وافر من تفسير أبي الجارود الآنف يضمّ روايات رواها أبو الفضل بنفسه، ومن ثمّ فهذا التفسير (ذي التلفيق الثلاثي) هو صنيع أبي الفضل العلوي هذا...

وأبو الفضل هذا مجهول في تراجم الرجال. لا يعرف عنه شيء، كما لم يعتمد الكتاب أحد من مؤلّي الشيعة القدامى كالكليني - الذي هو تلميذ القمي - وغيره^(١). اذن فكيف صحّ جعل مثل هذه الكتب (المجهولة النسب، الفاقدة للاعتبار) موضع دراسة لفهم آراء أمّة هي عريقة في الأدب والتاريخ وسائر أنحاء الثقافات الإسلامية الراقية؟!

روايات شاذّة لا مستمسك فيها:

لا نتحاشا الاعتراف بوجود روايات قد تتمّ عن تحريف الكتاب في الجامع الحديثية عند الشيعة الإمامية، كما هي في الجامع الحديثية عند أبناء السنة... غير أنّ وجود هكذا روايات شاذّة في كتب الحديث لا يُعبر عن شيء من عقيدة صاحب الكتاب، فضلاً عن الطائفة التي ينتمي إليها صاحب الكتاب، لأنّ نقل الحديث لا يتمّ عن عقيدة ناقلة، ولا سيّما إذا كان له تأويل وجيه، كما هي الحالة في الأحاديث المنقولة عن كتب أصحابنا المعتمدين، بما ظنّ دلالتها على التحريف، أمّا النظر الدقيق فيأبى هذا الاحتمال...

(١) الذريعة الى تصانيف الشيعة للطهراني ٤: ٣٠٢ - ٣٠٣، وراجع تحقيقنا بشأن هذا التفسير في رسالة

«صيانة القرآن من التحريف» ص ٢٢٨ - ٢٣٠ ط ٢.

مثلاً نسبوا الى الكليني^(١) أنه ممن يقول بالتحريف، لنقله روايات - قد يحسب الحاسب دلالتها على التحريف - في الكافي الشريف، وذكروا لذلك مثلاً الباب (٣٥) من كتاب الحجة، الذي عقده لبيان: أن علم القرآن كله ظاهره وباطنه عند الأئمة من أهل البيت عليهم السلام. ويحتوي الباب على ست روايات كانت الثانية حتى الخامسة ضعيفة الإسناد، والأولى مختلف فيها، والأخيرة حسنة حسب مصطلحهم في دراية الحديث^(٢).

جاء في الحديث الأول: «ما ادّعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما انزل إلا كذاب. وما جمعه وحفظه كما أنزله الله تعالى إلا علي بن أبي طالب والأئمة من بعده». وهذا الجمع إشارة الى مصحف علي عليه السلام حين ألّفه على ترتيب النزول تماماً، مشتملاً على بيان التنزيل والتأويل - على الهامش - ومن ثم قال ابن جرّي الكلبي: ولو وجد مصحفه لكان فيه علم كبير^(٣).

والحديث الثاني أوضح هذا المعنى، جاء فيه: «ما يستطيع أحد أن يدّعي ان عنده جميع القرآن كله، ظاهره وباطنه، غير الأوصياء».

وفي الحديث الثالث: «أوتينا تفسير القرآن وأحكامه».

وفي الحديث الرابع: «إني لأعلم كتاب الله من أوله الى آخره كأنه في كفي».

وفي الحديث الخامس: «وعندنا - والله - علم الكتاب كله».

وفي الحديث السادس - عند تفسير قوله تعالى: ﴿ومن عنده علم الكتاب﴾^(٤) -: «إيانا عنى».

هذه هي كل أحاديث الباب رواها الكليني عن الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام دلالة على

(١) نسبه إليه شاخصُ الفئة المتطرفة (حسين النوري) في المقدمة الثالثة من كتابه فصل الخطاب ص ٢٥.

(٢) مرآة العقول شرحاً على الكافي للعلامة المجلسي ٣: ٣٠ - ٣٤.

(٣) التسهيل لعلوم التنزيل لمحمد بن أحمد بن جرّي الكلبي الغرناطي (٦٩٣ - ٧٤١ هـ) ١: ٤.

(٤) الرعد: ٤٣.

أنَّ علم القرآن كلّه عند أئمة أهل البيت لا يدانيهم في ذلك غيرهم إطلاقاً...^(١) فياترى أيّ دلالة فيها على وقوع تحريف في القرآن، كما حَسِبَهُ أمثالُ الحسين النوري وأذناؤه المتطَرِّفون؟!

وأما الروايات التي أخرجها الاستاذ الدكتور موسى كاظم يلماز^(٢) من كتاب الكافي، باعتباره من أهم الكتب المشتملة على روايات التحريف... فهي:

١ - ما قدمنا من روايات تشتمل على أنَّ علم القرآن كلّه ظاهره وباطنه عند الأئمة من أهل البيت عليهم السلام، وقد نبهنا على أن هذا المعنى لا يمسّ مسألة التحريف في شيء.

٢ - ما أخرجهُ الكليني في آخر باب النوادر من كتاب فضل القرآن، بإسناده إلى هشام بن سالم - أو هارون بن مسلم، كما في بعض النسخ - عن أبي عبد الله الإمام الصادق عليه السلام قال: «إنَّ القرآن الذي جاء به جبرائيل إلى محمد صلى الله عليه وآله سبعة عشر ألف آية»^(٣).

والحديث بهذه الصورة نادر غريب، لأنَّ أي القرآن الكريم لا تعدو بضعا ومائتين وستة آلاف آية... فهي لا تبلغ سبعة آلاف فكيف بسبعة عشر ألفاً؟! ومن ثم وقع الشُّراح في مشكلة العلاج!

وقد جزم المولى أبو الحسن الشعرائي - في تعليقه على شرح الكافي للمولى صالح المازندراني - بأنَّ لفظة «عشر» من زيادة النُّسخ أو الرُّواة.

والأصل: سبعة آلاف، عدداً تقريبياً ينطبق مع الواقع نوعاً ما...^(٤)

هذا مع العلم أنَّ كتابة الألف والآلاف - في القديم - كانت متقاربة بلا ألفٍ.

والدليل على صحّة ما ذكره الشعرائي ما جاء في كتاب «الوافي» للمولى محسن الفيض

الكاشاني، وقد وضع كتابه على جمع أحاديث الكتب الأربعة «الكافي» و«الفقيه»

(١) أصول الكافي ١: ٢٢٨.

(٢) في مقال قدّمه للمؤتمر التركي الإسلامي حول آراء الشيعة في القرآن (سنة ١٩٩٣م).

(٣) أصول الكافي ٢: ٦٣٤ رقم ٢٨. (٤) هامش شرح الأصول للمازندراني ١١: ٧٦.

و« التهذيب » و« الاستبصار » للمحمد بن الثلاثة ...

وعليه ، فهذا الحديث عندما ينقله عن الكافي نراه بلفظ « ... سبعة آلاف آية » من غير ترديد^(١) الأمر الذي يدلّ على أنّ نسخته كانت على ذلك من غير شك ...
كما اعترف النوري أيضاً باختلاف النسخة وأن بعض النسخ تشتمل على « سبعة آلاف »^(٢).

وعلى أيّ تقدير ، فالنسخة المشتملة على رقم سبعة عشر ألفاً غلط بلا ريب ...
وهذا نظير ما روي عن عمر بن الخطاب كان يزعم من عدد حروف القرآن أكثر من مليون حرف .

فقد أخرج الطبراني بإسناده عن طريق محمد بن عبيد بن آدم عن عمر أنّه قال :
« القرآن ألف حرف وسبعة وعشرون ألف حرف (١ / ٠٢٧ / ٠٠٠) فن قرأه صابراً محتسباً كان له بكل حرف زوجة من الحور العين »^(٣).
في حين أنّ حروف القرآن بالضبط - وفق المأثور عن ابن عباس - ثلاثمائة ألف حرف وثلاثة وعشرون ألف حرف وستمائة وواحد وسبعون (٣٢٣ / ٦٧١) ثلث المأثور عن عمر !

فيا ترى بماذا يوجّه أبناء السنّة هذا العدد الضخم المبالغ فيه من حروف القرآن ، مأثوراً عن مثل الخليفة عمر بن الخطاب ؟ !

وهل له محمل سوى اشتباه أو خلط في الرواية أو النقل ...

وهكذا فيما روى عن بعض نسخ الكافي حسبما تكلمنا فيه ...

٣ - والحديث الثالث : « في مصحف فاطمة مثل القرآن ثلاث مرات »^(٤) ...

(١) الوافي (ط . حديثه) مج ٩ ص ١٧٨١ رقم ٩٠٨٩ - ٧ .

(٢) فصل الخطاب ص ٢٣٦ . (٣) الاتقان ١ : ١٩٨ (ط . حديثه) .

(٤) أصول الكافي ١ : ٢٣٩ .

ولا شك أنَّ المصحف هنا بمعنى الصحف، ولعلَّه تصحيف عنه. ولا غرابة في اشتغال صحيفة فاطمة عليها السلام على حِكْم ومواعظ وآداب وسنن ما يزيد على حجم القرآن بكثير... والدليل على ذلك ذيل الحديث: «والله ما فيه من القرآن حرف واحد. قال الراوي: قلت: هذا والله العلم. قال: إنَّه لعلم وما هو بذاك».

أذن فالمصحفة مشتملة على غير القرآن، لا أنَّها قرآن وزيادة، كما زعم الزاعم! قال العلامة المجلسي في الشرح: الظاهر أنَّ مصحفها يشتمل على الأخبار فقط...^(١)
٤ - أخرج عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، قال: دفع إليَّ أبو الحسن موسى عليه السلام مصحفاً... ففتحت فيه سورة البينة، فوجدت فيه اسم سبعين رجلاً من قريش...^(٢)

قوله: فوجدت فيه أي في المصحف - على الهامش طبعاً - إذ لم يقل فيها أي في السورة... ولعلَّه كان عند قوله تعالى: «لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين...» تفسيراً وتعييناً للمعنى بهم من الكفار حينذاك...

هكذا ذكر شراح الحديث.
٥ - تفاسير مدرجة ضمن تلاوة الآية، كما كان عليه السلف الصالح، حيث كان مأموناً من الاشتباه والخلط. وهو كثير مأثور عن ابن مسعود وأبي بن كعب وغيرهما من الأصحاب الكبار، وهكذا عن الأئمة الأطهار...

مثلاً قوله عليه السلام - في قوله تعالى: ﴿ومن يطع الله ورسوله﴾ -: في ولاية علي والأئمة من بعده. ﴿فقد فاز فوزاً عظيماً﴾^(٣)، وقوله: هكذا نزلت، قال الشراح: أي بهذا المعنى^(٤)، قال المولى محسن الفيض: وهكذا في نظائره^(٥).

(٢) أصول الكافي ٢: ٦٣١.

(١) مرآة العقول ٣: ٥٦.

(٤) الكافي ١: ٤١٤.

(٣) الأحزاب: ٧٠.

(٥) الوافي ٣: ٨٨٥ رقم ١٥١٩ - ٨.

وهذا نظير ما ورد عن ابن مسعود، كان يقرأ: «كان الناس أمة واحدة، فاختلّفوا، فبعث الله النبيين...»^(١).

وقرأ: «النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم، وهو أب لهم، وأزواجه أمهاتهم...»^(٢).
 وقرأ: «يا أيّها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربّك، أنّ علياً مولى المؤمنين، وإن لم تفعل فما بلغت رسالته...»^(٣).

وهكذا غيرهن من آيات، ادرج التفسير ضمن الآية... وقد شرحنا ذلك في محله^(٤).

الأخباريون ومحنة الطائفة :

نسب الدكتور يلماز الى عامّة علماء الشيعة - ممّن عاشوا بين القرن الرابع والقرن الرابع عشر الهجري - رأيهم في التحريف، رغم أنّ بعضهم ممّن عاشوا بعد القرن الرابع والخامس كالصدوق والطوسي والطبرسي قد نفاه. ثم جاء باسماء أربعة من العلماء واطاف خامساً^(٥) عاشوا بعد القرن العاشر، ونسب اليهم القول بالتحريف، شاهدأ على دعواه...

ولتبين قيمة هذه النسبة الشوهاء نسترعي الانتباه الى التوضيح التالي :

كان علمائنا الأعلام منذ عهد الحضور إلى طول عصر الغيبة على طريقتين في الاتجاه الأصولي وفي استنباط مباني شريعة الإسلام: أهل نظر وتحقيق، وهم: المجتهدون. وأهل نقل وتحديث، وهم: المحدثون. ويختلف المحدثون عن المجتهدين بالاعتماد على النقل أكثر من العقل، ولا سيما في مسائل الأصول، حيث لا حجة لأخبار الآحاد هناك عند المجتهدين. وقد كان لأهل الحديث أساليب معروفة بالاعتقان والإحكام في الأخذ والتلقّي

(١) الكشف للزمخشري ١: ٢٥٥ والآية رقم ٢١٣ من سورة البقرة.

(٢) المصدر ٢: ٥٢٣. الأحزاب: ٦. (٣) الدر المنثور ٢: ٢٩٨.

(٤) التمهيد ١: ٢٥٩ - ٢٦٣ (ط ١).

(٥) هم: الكازراني والكاشاني والعلوي والخراساني والخامس هو النوري. وسنذكر أن لا مستند في ذلك.

والتحديث في أسانيد الروايات وفي متونها، عرضاً ومقابلةً مع الأصول المعتمدة.
وعلى هذا الأسلوب الروائي المتقن دُوِّنت الأصول الأربعة^(١) الجامعة لأحاديث أهل البيت عليه السلام مأخوذة من مشايخ أجلاء وعن كتب ذوات اعتبار.
وقد سادت طريقة الاتقان في النقل والتحديث حقبةً من الزمان، وانتهت بدور العلّمين خاتمي المحدثين: الشيخ الحرّ العاملي (١٠٣٣ - ١١٠٤)^(٢)، والمولى محسن الفيض الكاشاني (١٠٠٧ - ١٠٨٢)^(٣).

أما بعد هذا الدور فيأتي دور الانحطاط والاسترسال في نقل الحديث وفي رواية الأخبار، واصبح أهل الحديث منذ «القرن الحادي عشر» مجرد نَقْلَة الآثار وحفظة الأخبار، من غير اكتراثٍ لا بالأسانيد ولا بصحّة المتون. فقد زالت الثقة بأحاديث ينقلها هؤلاء (الأخباريون) المسترسلون، بعد انتهاء دور (المحدثين) المتقنين:
إنّهم اهتمّوا بتضخّم الحجم أكثر من الدقّة في النقل، ومن ثمّ لم يأبهوا بمن يأخذون وعلى أيّ مصدر يعتمدون. أمّا المهمّ عندهم حشد الحقائق وملء الدفاتر وحكايات هي أشبه بقصص القصّاصين وأساطير بني إسرائيل. ومن ثمّ واكبوا إخوانهم الحشويّة الذين سبقوهم في هذا المضمار، وساروا على منهجهم في الابتذال والاسترسال.
فإن كانت محنة أهل السنّة قد جاءتهم من قبل أهل الحشو في الحديث، فكذلك جاءتنا البليّة من قبل هؤلاء الأخباريين المسترسلين.

وأوّل من طرح مسألة التحريف على منصّة البحث والتدليل عليه، هو علّم هذه الفنة

(١) هي: الكافي للكليني (٣٢٩)، من لا يحضره الفقيه للصدوق (٢٨٠)، التهذيب والاستبصار، كلاهما للطوسي (٤٦٠)، وهي الكتب الأربعة للمحمدين الثلاثة وقد اعتمدتها الطائفة.

(٢) صاحب الموسوعة الحديثية الكبرى «وسائل الشيعة» التي فيها ما يسدّ حاجة الفقيه في استنباط أحكام الشريعة في الفروع.

(٣) صاحب التآليفات القيّمة التي منها: «الوافي» الجامع لأحاديث الكتب الأربعة في نظم بديع.

المتطرفة وشاخصهم اللائح السيد نعمة الله الجزائري (١١١٢) في كتابه «منبع الحياة» الذي وضعه لتقويض دعائم أصول التحقيق في مباني الشريعة الغراء .
وانطلقت وراءه زرافات من أهل الخطب والتخليط ، وأخيراً رائدهم النوري (١٣٢٠) في كتابه (فصل الخطاب) الذي وضعه نقضاً لدلائل الكتاب ونفي حجته القاطعة الثابتة عند أهل الصواب .

آراء جماعة العلماء :

وإذ قد وقفت على هذا التفصيل من جماعة علماء الشيعة ، فاعلم أنهم - بأسرهم سواء المحققون والمحدثون - أجمعوا على رفض احتمال التحريف في كتاب الله الذي «لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد» .

واليك سرداً لأسمائهم ممن صرحوا بنفي التحريف وكانوا من أعلام الطائفة بالذات :

١ - شيخ المحدثين أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين الصدوق (٣٨١) ، فقد عدّ رفض التحريف ، من ضرورات المذهب الاعتقادية للشيعة^(١) .

٢ - عميد الطائفة محمد بن محمد بن النعمان المفيد (٤١٣) ، صرح بذلك في كتابه «أوائل المقالات» ، وبيّنه بتفصيل في أجوبة المسائل السروية^(٢) .

٣ - الشريف المرتضى علم الهدى علي بن الحسين (٤٣٦) ، أكد القول في ذلك وشنّع على القائلين بالتحريف من الحشوية والأخبارية ، في أجوبة المسائل الطرابلسيات^(٣) .

٤ - شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٤٦٠) ، عدّ احتمال شبهة التحريف

(١) في رسالته التي وضعها لبيان معتقدات الإمامية ، راجع المطبوعة مع شرح الباب الحادي عشر ص ٩٣ - ٩٤ .

(٢) أوائل المقالات ص ٥٤ - ٥٦ ، والرسالة مطبوعة ضمن رسائل نشرتها مكتبة المفيد ص ٢٢٦ .

(٣) مجمع البيان ١ : ١٥ ضمن الفن الخامس .

واهياً مجمعاً على بطلانه^(١).

٥- أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (٥٤٨)، قال: «أما الزيادة فمجمع على بطلانها، وأما القول بالنقيصة فالصحيح من مذهب أصحابنا الإمامية خلافه^(٢)».

٦- جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف، ابن المطهر الحلي (٧٢٦)، جعل القول بالتحريف متناقضاً مع ضرورة تواتر القرآن بين المسلمين^(٣).

٧- المولى المحقق أحمد الأردبيلي (٩٩٣)، جعل العلم بنفي التحريف ضرورياً من المذهب^(٤).

٨- شيخ الفقهاء الشيخ جعفر الكبير كاشف الغطاء (١٢٢٨)، كذلك جعله من ضرورة المذهب بل الدين وإجماع المسلمين وأخبار النبي والأئمة الطاهرين^(٥).

٩- الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء (١٣٧٣)، جعل رفض احتمال التحريف أصلاً من أصول الشيعة^(٦).

١٠- شيخ الاسلام، بهاء الملة والدين، محمد بن الحسين الحارثي العاملي (١٠٣١).

١١- المولى المحدث العارف المحقق محمد بن المحسن الفيض الكاشاني (١٠٩٠) فصل البيان في ردّ مزعومة التحريف تفضيلاً شافياً، في مقدمة تفسيره الصافي (م ٦ ج ١ ص ٣٣- ٣٤)، وفي كتابه الوافي (ج ٢ ص ٢٧٣ - ٢٧٤ ط ١)، واكمل الاستدلال في كتابه الذي وضعه لبيان أصول الدين والكلام عن إعجاز القرآن الكريم^(٧).

(١) في مقدمة تفسيره الأثري «التيان» ١: ٣. (٢) مجمع البيان ١: ١٥.

(٣) في أجوبة المسائل المهمّات م ١٣ ص ١٢١، طبعت بقم سنة ١٤٠١ هـ.

(٤) في موسوعته الفقهية الكبرى «مجمع الفائدة» ٢: ٢١٨.

(٥) من كتابه «كشف الغطاء» كتاب القرآن من الصلاة ص ٢٩٨ - ٢٩٩، وراجع كتابه «الحق المبين» في

إبطال مزعومة الأخباريين ص ١١. (٦) أصل الشيعة وأصولها ص ١٣٣.

(٧) وهو: كتاب علم اليقين ١: ٥٦٥.

١٢ - محمد بن الحسن الحرّ العاملي (١١٠٤) في رسالة كتبها ردّاً على سفاسف بعض معاصريه^(١).

١٣ - المولى المحقّق التبريزي (١٣٠٧) في تعليقه التفصيلية على رسائل الشيخ الأعظم مرتضى الأنصاري في الأصول، مما ينبؤك عن رأي شيخه المحقّق بلا ريب^(٢).

١٤ - الشيخ محمد الجواد الحجّة البلاغي (١٣٥٢) الاستاذ المحقّق المفسر، شيخ أهل التفسير والتحقيق في العصر الأخير. والذي برّأ ساحة الشيعة الإمامية بكل جدّ وصرامة تحقيق^(٣).

١٥ - المحقّق البغدادي السيد محسن الأعرجي (١٢٢٧)، له في شرح الوافية كلام وافٍ باثبات صيانة القرآن من التحريف^(٤).

١٦ - قاضي القضاة المحقّق الكرّكي الشيخ عبد العالي (٩٤٠)، له رسالة في نفي التحريف^(٥).

١٧ - الإمام السيد شرف الدين العاملي (١٣٨١)، استوعب البحث عن ذلك^(٦).

١٨ - السيد محسن الأمين العاملي (١٣٧١)، له ردّ لطيف على نسبة القول بالتحريف إلى الشيعة الإمامية الأبرياء^(٧).

١٩ - العلامة الأميني صاحب كتاب «الغدير»، ردّاً على افتراءات ابن حزم وأذنبه^(٨).

٢٠ - السيّد العلامة الطباطبائي صاحب تفسير «الميزان» (١٤٠٢)، له بحث وافٍ

(١) الفصول المهمة في تأليف الأمة للإمام شرف الدين العاملي ص ١٦٦.

(٢) أوثق الوسائل بشرح الرسائل ص ٩١.

(٣) مقدمة تفسيره آلاء الرحمن الأمر الخامس ١: ٢٥ - ٢٧.

(٤) باب حجية ظواهر الكتاب، (مخطوط). (٥) ذكره السيد شارح الوافية.

(٦) في الفصول المهمة ص ١٦٣، وكذا في أجوبته لمسائل موسى جبار الله البغدادي ص ٢٨.

(٧) أعيان الشيعة ١: ٤١. (٨) الغدير ٣: ١٠١.

بإثبات صيانة القرآن من التحريف^(١).

٢١- سيدنا الأستاذ الإمام الراحل الخميني صاحب النهضة الإسلامية المباركة (١٣٢٠ - ١٤٠٩ هـ) في تقريراته الأصولية^(٢).

٢٢- سيدنا الأستاذ الإمام الخوئي (١٤١٣) الذي استوفى البحث عن ذلك وكان رصيدنا الوافي في كل ما كتبناه بهذا الشأن^(٣).

هؤلاء هم أعلام الأمة وأعضاء الملّة، ممّن دارت بهم رحى الشريعة، وقويت أركان الدين الحنيف. وقد عرفت إطباقهم، من مجتهدين ومحدّثين على رفض شبهة التحريف من كتاب الله العزيز الحميد... لا الشرذمة القليلة من الأخبارية المتطرفة، أذئاب الحشوية البائدة، نبعت في حاشية الخليج في عهد متأخر، لا سابقة لهم في تحقيق ولا عمق لهم في تفكير، سوى تشويه سمعة الدين، والخطّ من كرامة كتاب الله المجيد - وقد خاب ظنّهم وخسر هنالك المبطلون.

ومن ثمّ فإننا نربأ بأمثال كاتبنا المعاصر (الدكتور يلماز) أن يأخذ من ترهات هؤلاء الأذئاب، دليلاً على عقائد ونظرات الأتياي.

أمّا الذين سبّاهم - على حساب علماء الشيعة ما بين القرن الرابع والقرن الرابع عشر - فلا مستند فيهم بالذات: ومن المؤسف أنّه لم يراجع كتبهم شخصاً، وإنّما وسمهم بذلك عفواً، تقليداً لما زعمه الاستاذ محمد حسين الذهبي صاحب كتاب «التفسير والمفسرون»، وكانت له نظرة سيّئة بالنسبة الى الشيعة الإمامية، ساعياً في امتحان موضعهم بالذات من القرآن والتفسير... ممّا يجعل من موقف الرّجل معادياً للشيعة في ظاهر الحال، فلا ينبغي الركون إليه في معرفة مواضع الشيعة في أيّ جهة كانت. الأمر الذي تغافل عنه أمثال كاتبنا

(١) تفسير الميزان ١٢: ١٠٦-١٣٧.

(٢) في تهذيب الأصول ٢: ١٦٥ وتعليقته على كفاية الأصول.

(٣) البيان ص ٢١٥-٢٥٤.

التركي «يلماز»!

واليك بعض التعرف بشأن من سماهم:

١- المولى عبد اللطيف الكازراني، صاحب تفسير «مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار»...

هكذا عبر الاستاذ «يلماز» تقليداً وتبعاً للاستاذ محمد حسين الذهبي^(١). ونسب إليه عفواً من غير تحقيق أنه جرّم بأن القرآن الذي جمعه علي عليه السلام وتوارثه الأئمة بعده، هو القرآن الصحيح، وما عداه وقع فيه التغيير والتبديل...^(٢)

وهذا المعنى هو من استنباط الاستاذ الذهبي، استنبطه من المقدمة الثانية التي جاءت في التفسير المزبور^(٣) حسبما زعم.

أمّا من هو المولى عبد اللطيف الكازراني؟ فقد ذكر آغا بزرك الطهراني: أنه من اشتباه مباشر الطبع^(٤)، من حيث عدم اطلاعه باسم المؤلف، فنسب المقدمة إليه عفواً من غير دراية.

وقد نسبها الطهراني الى المولى الشريف أبي الحسن الفتّوني النباطي... المتوفي حدود (١١٤٠ هـ ق)^(٥).

ومن غريب الأمر أن النسبة الأولى - حسبما ذكره المولى حسين النوري - جاءت من قبل كلام المؤلف في خطبة الكتاب: «يقول العبد الضعيف الراجي لطف ربه اللطيف...» فحسب مباشر الطبع أنه إشارة الى اسم المؤلف، المجهول...^(٦) ولكن من أين جاءت النسبة

(١) التفسير والمفسرون ٢: ٤٦. (٢) المصدر ص ٧٧.

(٣) مرآة الأنوار - المقدمة الثانية - ص ٣٦.

(٤) النسخة المطبوعة ب طهران سنة ١٣٠٣ هـ ق، وصححت على النسبة الجديدة في الطبعة سنة ١٣٧٤.

(٥) الذريعة ٢٠: ٢٦٤ رقم ٢٨٩٣.

(٦) تعليقة النوري في هامش مستدركه (ط. ق) ٣: ٣٨٥.

الى «كازران»؟ الأمر الذي بقي مجهولاً كسائر الجبهالات بأصل الكتاب ومؤلفه ! وعلى أي تقدير، فإن هذا الكتاب نموذج آخر من كتب الأخباريين المسترسلين غير المعروفين، أمثال كتب الجزائري والنوري من المتأخرين الحائدين عن طريقة الشيعة الإمامية المجتهدين والمحدثين منهم سواء، فلا يجوز أن تقع موضع دراسة لفهم آراء الشيعة بالذات فضلاً عن العلماء الأعلام...

٢- المولى محسن الفيض الكاشاني (توفي سنة ١٠٩٠). نسب إليه الكاتب - تبعاً للأستاذ الذهبي - أنه يصرح بأن القرآن الذي جمعه علي عليه السلام هو القرآن الكامل الذي لم يتطرق إليه تحريف ولا تبديل...

وهذا أيضاً استنباط استنبطه الأستاذ الذهبي، بحجة أنه ساق أحاديث تنم عن التحريف... (١)

لكن المولى الفيض يشكك أولاً في صحة إسناد تلك الروايات، ثم على فرض صحتها - فرضاً غير واقع في أكثرها - فهي صالحة للتأويل بأن التحريف إنما وقع في المعنى. يقول عليه السلام: «فيكون التبديل من حيث المعنى، أي حرّفوه وغيرّوه في تفسيره وتأويله، بأن حملوه على خلاف ما يراد منه...» (٢).

وقد نوّهنا عن رأي هذا المحقق المضطلع بأحاديث أهل البيت، الذي كان في الصفّ المقدم في الدفاع عن قدسيّة القرآن الكريم، وأنّه محفوظ عن التغيير والتبديل أبداً. أثبت ذلك بدلائل واضحة وشواهد لا تحصى، في أمّهات كتبه التحقيقية أمثال «علم اليقين» و«الوافي» و«الصافي» وغيرهن... (٣)

٣- وأما السيد عبد الله شبر، فهو من أعلام المحدثين في القرن الثالث عشر (توفي

(١) التفسير والمفسرون ٢: ١٥٦-١٥٩.

(٢) المصدر ص ١٥٨-١٥٩، والمقدمة السادسة من تفسير الصافي ١: ٣٤.

(٣) علم اليقين ١: ٥٦٥، والوافي ٢: ٢٧٣، والصافي ١: ٣٣.

سنة ١٢٤٢) كان يرى رأي أصحابه الأخباريين المحدث، وكانت عبارته في التفسير^(١) واردة وفق المأثور عندهم^(٢). الأمر الذي لا يأخذ به سائر أعلام الإمامية ولا سيما القدامى منهم والمحققين المجتهدين إطلاقاً...

٤ - وأما السلطان محمد الخراساني، صاحب كتاب «بيان السعادة في مقامات العبادة»... (١٣١١) فقد عرفت أنه القطب الصوفي زعيم الفرقة «نعمة الله» الملقب في الطريقة بـ «سلطان علي شاه» ومن عبث حاول أهل الشغب في الرأي نسبته إلى الشيعة الإمامية المتبرئين عن مسالك الدراويش المبتدعين.

٥ - وهكذا الحاجي حسين النوري - حسب تعبيرهم - صاحب كتاب «فصل الخطاب (١٣٢٠) الذي حاول فيه إثبات تحريف الكتاب، على غرار أخيه السلبي الحشوي ابن الخطيب في كتابه «الفرقان».

إن أمثال هؤلاء الهابطي العقلية هم شرادمة الأمة وأصحاب الشذوذ الفكري، لا يؤخذون بشيء من أقوالهم وأقلامهم ما دامت حائذة عن طريقة العقل الرشيد، وقد نبذتهم الأمة في أي صقع من الأصقاع كانوا وفي أي حقب من أحقاب التاريخ عاشوا.

ملخص دلالتنا على نفي التحريف :

وبعد... فإن لعلمائنا الأعلام دلائل وافية بإثبات صيانة القرآن الكريم عن التبديل والتحريف طول عهد تاريخ الإسلام المجيد، نلخصها فيما يلي :

- (١) تفسيره المختصر ص ٢٦٢ عند تفسير الآية رقم ٩ من سورة الحجر ١٥: «وإنّا له لحافظون، عند أهل الذكر... أو في اللوح... وقيل: الضمير للنبي».
- (٢) كما كان الحال عند المحدث النوري في كتابه المعروف «فصل الخطاب» ص ٣٦٠، وهو من نفس الطبعة.

١- بديهية التاريخ :

إذ من بديهية العقل أن مثل القرآن الكريم، الذي وقع منذ أول يومه موقع عناية المسلمين قاطبة، أن يسلم عن أيّ تغيير أو تبديل في نصّه أو تحريف في لفظه. كانت الأمة برمتها، وعلى مختلف نزعاتها واتجاهاتها في مسائل الأصول والفروع، كانت تقدّس من شأن هذا الكتاب العزيز، وتعظّم من مقامه الكريم. درساً وعناية، قراءة وتلاوة، فهماً ومراجعةً، في كل آثات حياتها، وفي مختلف مسائلها السياسية والإدارية والاجتماعية وغيرها... ومن ثمّ كان الجميع في حراسته والحفاظ عليه بنّام الوجود وكمال العناية والوعي... ولم يسبق في التاريخ كتاب له عناية بالغة من أمة كبيرة بشأنه كالقرآن... فياترى كيف يمكن للأغيار التناوش منه، وهو في الحلّ الأرفع؟!

هكذا استدل الشريف المرتضى والشيخ الكبير كاشف الغطاء على سلامة القرآن عن طوارق الحدّاث^(١).

٢- ضرورة تواتر القرآن :

من الدلائل ذوات الشأن، الداحضة لشبهة التحريف هي: ضرورة تواتر القرآن في مجموعه وأبعاضه، في سورة وآياته، وكلماته وحروفه، بل وحتى في هجائه وقراءته، حرفاً حرفاً وكلمة كلمة، وحركة وسكوناً... هكذا تلقته الأمة يداً بيد سليماً عن أيّ تغيير أو تبديل.

وإذا كان من الضروري لثبوت قرآنية كل حرف وكلمة ولفظ وحركة أن يثبت تواتره منذ عهد الرسالة فالإمّ مطاوي القرون وفي جميع أدوار التاريخ، فإنّ ذلك لما يرفض احتمال التحريف نهائياً، لأنّ ما قيل بسقوطه إنّما نقل بخبر الواحد، وهو غير حجّة في هذا الشأن، حتى ولو كان صحيح الإسناد حسب مصطلحهم.

(١) مجمع البيان ١: ١٥، وكشف الغطاء ص ٢٩٨ - ٢٩٩، والحق المبين ص ١١.

إذن فكل ما ورد بهذا الشأن، بما أنته خبر واحد، مرفوض ومردود على قائله. هكذا استدلل العلامة الحلي في كتابه «نهاية الوصول إلى علم الأصول». وعلى غرار سائر الأصوليين كالسيد المجاهد في كتابه «وسائل الأصول». والمحقق الأردبيلي في «شرح الإرشاد». والمواد العاملي في موسوعته القيّمة «مفتاح الكرامة». وغيرهم^(١).

٣- مسألة الإعجاز:

مما يتنافى واحتمال التحريف في كتاب الله هي مسألة الإعجاز القرآني، المتحدى به مع الأبد. والإعجاز كما هو قائم بمعناه في أصول معارفه ومباني تشريعاته، كذلك قائم بلفظه في جملة وتراكيبه، وفي تناسب نظمته ونغمه، في انتقاء كلماته وحروفه، بحيث إذا أبدل حرف منه أو كلمة، ثم أدير بها لغة العرب كلها، على أن يوجد في مثل موضعها الخاص، لم يوجد، كما صرح به علماء البيان.

وكلام هذا شأنه، كيف يا ترى يمكن تبديل كلمة منه أو تغيير تعبير فيه، بما يجعل الوضع غير وضعه الأول، فهل هذا إلا كسر لشوكة التحدي الذي صرح به القرآن الكريم؟! إذن فكيف يجزأ مسلم أن يتفوه بهكذا كلام يكون نقضاً صريحاً لمسألة الإعجاز؟!

٤- صريح القرآن:

ومن الدلائل على نفي التحريف هي صراحة القرآن الكريم في مواضع من آياته، منها: آية الحفظ، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(٢). فقد ضمن تعالى حراسة القرآن وسلامته عبر الخلود، لا فوق طباق السماوات ولا في صدور الخواص من الأولياء، إذ لا مباهاة بذلك... وإنما هو على أيدي الناس وبين أظهرهم، رغم وفرة الدواعي على تقويض دعائمه، وهذا هو الإعجاز المباهى به بشأن هذا الكتاب العزيز.

(١) البرهان للبروجدي ص ١١١ وص ١٢٠، ومجمع الفائدة ٢: ٢٨٠، ومفتاح الكرامة ٢: ٣٩٠.

(٢) الحجر: ٩.

ومنها: آية نفي الباطل عنه: ﴿وإنه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد﴾^(١) والباطل المنفي هو الضياع والفساد، فهو مصون عن النقص والتحريف وتناوش أهل العبث والطيش، حفظاً مع الأبد وسلامة مع الخلود^(٢).
وآيات غيرهما ذكرناها في رسالة «صيانة القرآن من التحريف»، وتعرضنا لشبهات دارت حولها ومناقشات تكلمنا فيها بتفصيل^(٣).

٥- نصوص الروايات:

هناك وفرة من روايات صحيحة وصريحة في عدم إمكان وقوع التحريف في كتاب الله. منها: روايات العرض على كتاب الله. الواردة عن النبي ﷺ والأئمة المعصومين عليه السلام. الآمرة بعرض الأحاديث على كتاب الله، فما وافق كلامه تعالى فهو حق، وما خالف فهو زخرف وباطل^(٤)... وفي ذلك دلالة واضحة على سلامة المعيار، ليكون مقياساً تاماً تمييز الغث عن السمين... فإن المشتبه لا يوثق به ذاتاً، فكيف به معياراً...
هكذا استدلل المحقق الكركي والسيد الطباطبائي بحر العلوم على سلامة القرآن^(٥).
ومنها: نصوص صادرة عن أئمة أهل البيت صريحة في نفي التحريف عن كتاب الله، وهي كثيرة ناصّة على نفي التحريف إمّا تصريحاً أو تلويحاً، نذكر منها نماذج:
١- جاء في رسالة الإمام أبي جعفر عليه السلام إلى سعد الخير: «وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرفوا حدوده...»^(٦).

وهذا تصرّح بأن الكتاب العزيز لم ينله أيّ تحريف في نصه ﴿أقاموا حرفه﴾ وإن كانوا

(١) سور فصلت: ٤٢. (٢) البيان للإمام الخوئي ص ٢٢٦.

(٣) الصيانة ص ٤٣ - ٥٠.

(٤) الكافي الشريف ١: ٦٩ باب وجوب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب.

(٥) البرهان للبروجردى ص ١١٦ - ١٢٠.

(٦) رواها ثقة الإسلام الكليني بإسناد صحيح في روضة الكافي ٨: ٥٣ رقم ١٦.

قد فسّروه على غير وجهه تأويلاً باطلاً، وهو تحريف معنوي - على ما أسبقنا - ومن ثمّ فإنّهم ﴿حرّفوا حدوده﴾ والمراد من تحريف الحدود هو تضييعها كما ورد في حديث آخر: «ورجل قرأ القرآن فحفظ حروفه وضيّع حدوده»^(١).

٢- سُئل الإمام الصادق عليه السلام عن قوله تعالى: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾^(٢) وما يقوله الناس: ما باله لم يسمّ عليّاً وأهل بيته؟ فقال: إنّ رسول الله ﷺ نزلت عليه الصلاة ولم يسمّ لهم ثلاثاً ولا أربعاً، حتى كان رسول الله ﷺ هو الذي فسّر لهم ذلك...^(٣)

فقد قرّر عليه السلام أنّه لم يأت ذكرهم في الكتاب نصّاً وإن كانوا مقصودين بالذات فحوى، على خلاف ما يقوله أهل التحريف في زعم سقوط أساميهم لفظاً...

٣- روى المفيد بإسناده إلى جابر عن الإمام الباقر عليه السلام قال: «إذا قام قائم آل محمد ﷺ ضرب فساطيط لمن يعلم الناس القرآن، على ما أنزل الله - جل جلاله - فأصعب ما يكون على من حفظه اليوم، لأنّه يخالف فيه التّأليف»^(٤).

فكانت صعوبة حفظ القرآن ذلك اليوم، إنّما لأجل مخالفته للتّأليف الراهن... أي من حيث النظم والترتيب لا شيء سواه...

ومن ثمّ قال سيّدنا الأستاذ الإمام الخوئي - طاب ثراه -: كانت أمثال هذه الأحاديث، الصحيحة الإسناد، الصريحة المفاد، حاكمة على كل ما روه بشأن إثبات التحريف في كتاب الله. إذ قد تبين بوضوح: أنّ المقصود من التحريف الواقع في كلام الأئمة، هو التحريف المعنوي، وأنّ المخالفة هي في النظم والترتيب، لا ما زعمه أهل الزيغ والتحريف^(٥).

(٢) النساء: ٥٩.

(١) أصول الكافي ٢: ٦٢٧، رقم ١.

(٤) الإرشاد ص ٣٦٥، بحار الأنوار ٥٢: ٣٣٩ رقم ٨٥.

(٣) أصول الكافي ١: ٢٨٦.

(٥) راجع البيان ص ٢٥١.